وكالات الأمم المتحدة والتغّير المناخي

ريما الراسي
مديرة برنامج الدراسات العليا
في السياسات العامة
والشؤون الدولية وباحثة في قضايا
اللاجئين والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

تركّزت المناقشات والمشاورات المتعلقة بحوكمة التغيّر المناخي على المستوى الدولي حول إتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي والمعاهدات والمؤسسات المواكبة لها. ولكن مع مرور السنوات، وحيث أن التغير المناخي أضحى هماً شاملاً ومتزايداً، توسعت المناقشات والمشاورات لتتجاوز العلماء والمتخصصين البيئيين وتشمل المؤسسات الدولية المهتمة بالمساعدات الانسانية وخصوصاً تلك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. بدأت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة بالتركيز على دورها الهام في التخفيف من الآثار المحتملة للتغّير المناخي على سكان العالم وخصوصاً في الدول النامية، حيث يعيش سكان في المناطق الأكثر تأثراً بالتغيّر المناخي والأكثر عرضةً للتحديات البيئية. وحيث أن الدول النامية لا تملك موارد الدول المتقدمة فهي ليست قادرة على مواجهة آثار التغيّر المناخي. ويتوقع أن يؤدي التغّير المناخي إلى زيادة الفقر وإزدياد تنقلات السكان وإلى تزايد المشاكل الصحية في الدول النامية.

وما تجدر الاشارة إليه، هو أن عدداً من المنظمات الدولية قد تجاوز المهمة الموكلة إليه وجعل في أولى اهتماماته وضع مشاريع ومخططات بيئية للمساعدة في مواجهة آثار التغيّر المناخي. ومن هذه المنظمات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ففيما عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنذ مدةٍ طويلة على مواضيع تتعلق بالتغير المناخي، كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تضع برامجها للتعامل مع مواضيع ناجّة عن التغير المناخي كنزوح السكان الناجم عن إرتفاع درجات الحرارة، وتهديد مصادر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية وإرتفاع مستوى مياه البحار. وما يربط هذه المنظمات الدولية هو اعترافها بالصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية والإجتماعية والإنسانية. وبنتيجة ذلك فقد قامت بتنفيذ عدة مشاريع ومبادرات تتعلق بالتغيّر المناخي بالإضافة إلى المهام الموكلة إليها.

القضاء على الفقر

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشبكة الإنمائية الأوسع والأشمل التي تهدف إلى القضاء على الفقر، والتخفيف من عدم المساواة وتهميش السكان على المستوى العالمي. يعمل البرنامج في ١٧٠ دولة مع التركيز على مساعدة الدول النامية على وضع سياسات انمائية ،وقدرات مؤسساتية، ومهارات قيادية لمساعدة السكان على بناء حياة أفضل. يركز البرنامج على مساعدة الدول في ثلاثة مجالات: التنمية المستدامة، الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام ومواجهة التغير المناخي والكوارث الطبيعية. **وفي الحقيقة فقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مواجهة التغيّر المناخي أمرٌ حيوي لإنجاح جهود محاربة الفقر لأن آثار التغير المناخي كارتفاع درجات الحرارة وزيادة الجفاف تهدد جهود البرنامج في السنوات السابقة لتحقيق نجاحات في التنمية وتعرّض هذه الجهود للخطر. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بمساعدة الدول في مواجهة تحديات التغير المناخي وهو أكبر مقدم للخدمات في هذا المجال في نطاق الأمم المتحدة ،كما انه يدعم أكثر من ١٤٠ بلداً لتنفيذ مبادرات في مواجهة تغيّر المناخ.** ولدى البرنامج ١.٧ مليار دولار للتكيف مع تغير المناخ ولدعم الطاقة المستدامة. وهو مشارك في حوارات على المستوى العالمي. ومن ضمنها مفاوضات إتفاقية الأمم المتحدة «الإطار بشأن التغير المناخي». وهو يدعم بلداناً عدة في العالم في ادخال تغيّر المناخ ضمن برامج التخطيط الوطني، بحيث يمكن بناء مواجهة وطنية وتنمية مستدامة بوجه الأخطار المحتملة.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

وتعتبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين المسؤولة عن حماية ودعم اللاجئين على مستوى العالم. وهي تتمتع بخبرة عالية في حقل النزوح القسري. وهي موكلة بقيادة وتنسيق الجهود الدولية لحل مشاكل وهموم اللجوء. وحيث أن المفوضية تهتم بشؤون المهجرين قسراً على المستوى العالمي ،فإن البيئة مهمة جداً للمفوضية لأن حياة العديد من اللاجئين مرتبطة بالبيئة خصوصاً خلال تدفق موجات كبيرة من اللاجئين، وخلال الأزمات والنزوح الداخلي للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد توقعت المفوضية أن يؤدي التغير المناخي في المستقبل إلى عملية معقدة لنزوح السكان نتيجة عوامل عدة كزيادة الفقر والنزاع على المصادر الطبيعية.

وقد توّقع المفوض السامي السابق لشؤون اللاجئين السيد أنطونيو غوتييرز أن يكون التغير المناخي العامل الأكثر تأثيراً على النزوح

القسري للسكان في المستقبل. وحيث أن أكثرية اللاجئين يعيشون في الدول النامية، وهي الدول الأكثر عرضةً لمخاطر التغير المناخي فأن المفوضية مهتمة كثيراً بالجهود الرامية إلى حماية النزوح الناجم عن التغير المناخي. ونتيجةً لذلك، وبالإضافة إلى عمل المفوضية على حماية اللاجئين وتقديم الخدمات لهم فقد زادت المفوضية منذ عام ١٩٩٠ في تنفيذ البرامج والمبادرات الهادفة إلى التنمية المستدامة، وزيادة المصادر المتوفرة للاجئين وللسكان النازحين داخلياً وللدول المضيفة.

المنظمة الدولية للهجرة

ومن المعلوم ان المنظمة الدولية للهجرة هي المنظمة الدولية الأهم في حقل الهجرة. تشمل مهمتها تأمين الإدارة الشاملة والمنظمة للهجرة، وزيادة التعاون الدولي في شؤون الهجرة، وتأمين المساعدات الإنسانية للمهاجرين ومن ضمنهم اللاجئين والنازحين داخلياً. وقد تنبهّت المنظمة الدولية للهجرة، كما فعلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إلى أن عوامل البيئة لها تأثير كبير على نزوح السكان، وبالتالي على الهجرة. وتتوقع المنظمة إزدياداً كبيراً في الهجرة سواء داخل الدول أو من خلال حدود الدول كنتيجة لتزايد آثار تغير المناخ الذي يؤدي إلى اضرار بيئية، ومشاكل صحية ستكون لها نتائج كبيرة على السكان، وعلى البيئة في دول المهاجرين والدول المضيفة. وحيث أن المنظمة تشدد، ومنذ عام ١٩٩٠، على أن الهجرة وتغيّر المناخ مترابطان فقد جرت أبحاثٍ بمبادراتٍ عملية للحيلولة دون الهجرة القسرية الناجّة عن مؤثرات بيئية.

وقدمت مساعدات إلى السكان الذين يواجهون المؤثرات البيئية وتم البحث عن حلول لتسهيل الهجرة كإستراتيجيةٍ لمواجهة التغير المناخي. وبذلك فإن المنظمة تهدف إلى التخفيف من المخاطر على المجموعات السكانية المعرّضة للتغير المناخي، وبناء قدرات لمواجهة تحديات الهجرة الناجمة عن المؤثرات البيئية.

في الواقع، فإن عدة منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة تواجه التغيّر المناخي إن عن طريق وضع سياسات، أو إعادة الهيكلة أو على المستويين النظري والعملي ،لأن هذه المنظمات قد تأكدت بأن مواجهاتٍ إنسانية مستدامة لهموم التغير المناخي أصبحت ضرورية على المستوى العالمي. وفي الحقيقة، مع التغييرات المناخية التي تجري على مستوى الكرة الأرضية، تنظم هذه المنظمات الدولية منتديات لمستوى عالٍ من الحوكمة ونشرالوعي الشامل، كما تساعد على تنفيذ مبادرات للتكيف ولمجابهة التغير المناخي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. والأهم أن لدى هذه المنظمات القدرة الفائقة على تسهيل وتنمية التعاون الدولي بشأن جهود مجابهة التغير المناخي وعددٍ من التحديات الناجمة عنه.